

الجزء الثامن: الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

ملاحظات عامة

١ - إن الغرض الرئيسي المنشود من تقديم ميزانية معدلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هو بيان التخفيضات التي أُجريت فيها وتدابير الحد من النفقات التي اتخذت بسبب هبوط غير متوقع في الإيرادات خلال فترة السنتين. وهو أيضا بيان التغييرات التي أُجريت في الميزانية الموافق عليها أصلا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ واقتضاها تطبيق معادلات المرونة على أنظمة التسجيل الدولية (معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي) (انظر الملحق جيم). ويرد في الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أساس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢ - وتبلغ قيمة الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما مجموعه ٥٢٣ مليون فرنك سويسري. وينم ذلك عن انخفاض قدره ١١٥,٨ مليون فرنك سويسري، أي ١٨,١ مقارنة بالميزانية الموافق عليها أصلا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٦٣٨ مليون فرنك سويسري). ويشمل ذلك التخفيض مبلغ ٧٢,٩ مليون فرنك سويسري يُعزى إلى تأجيل أعمال البناء الجديد ومبلغ ٤٢,٩ مليون فرنك سويسري يُعزى إلى تخفيض في نفقات التشغيل بفضل تدابير الحد من التكاليف.

٣ - ويبين المرفق الأول هذا التغير بحسب غرض الإنفاق والمرفق الثاني بحسب البرامج الرئيسية والمرفق الثالث بحسب الاتحادات. ويرد توضيح التخفيض الناجم عن ذلك في عدد المناصب في المرفق الرابع.

تخفيض اعتمادات الميزانية بحسب غرض الإنفاق

٤ - يوضح المرفق الأول الطريقة المتبعة لتخفيض مستوى النفقات في الميزانية الأصلية لتبلغ المستوى المبين في الميزانية المعدلة، بحسب غرض الإنفاق. ويتبين من المرفق الأول أن التخفيض الرئيسي يتعلق في الواقع بأعمال التشييد (٧٥,٤ مليون فرنك سويسري) والوظائف (٢٠,٥ مليون فرنك سويسري، أي ٦,٧ بالمائة، وتقابلها جزئيا زيادة في اعتمادات الميزانية المعدلة للموظفين المؤقتين) ومصروفات التشغيل (١٦,١ مليون فرنك سويسري، أي ١٨,٤ بالمائة) والأسفار والمنح الدراسية (١٠,٢ مليون فرنك سويسري، أي ٢٦,٢ بالمائة). وقد شمل التخفيض أيضا وبشكل نسبي الأجهزة والمعدات والإمدادات (٢٥,٦ بالمائة) واتفاقات الخدمات الخاصة (٤٧,٣ بالمائة). ولمزيد من المعلومات عن الطرق التي سمحت بتحقيق تلك الوفورات، يمكن الاطلاع على الوثيقة WO/PBC/IM/05/2، الجزء الثالث، الفقرات من ١١ إلى ٣٣.

تخفيض اعتمادات الميزانية بحسب البرامج الرئيسية

٥ - يوضح المرفق الثاني الطريقة المتبعة لتخفيض مستوى النفقات في الميزانية الأصلية لتبلغ المستوى المبين في الميزانية المعدلة بحسب كل برنامج رئيسي. ويتبين من المرفق الثاني أن التخفيض الرئيسي يتعلق بالبرنامج الرئيسي ١٢ (إدارة الموارد) الذي تم تخفيضه بمبلغ قدره ٧٧,٥ مليون فرنك سويسري أي بنسبة ٣٤,٩ بالمائة. ويُعزى ذلك أساسا إلى تأجيل أعمال التشييد. ويتعلق تخفيض رئيسي آخر بالبرنامج الرئيسي ١٣ (تكنولوجيا المعلومات) بقيمة ٢٥,٢ مليون فرنك سويسري أي ٢٨,٧ بالمائة. ويُعزى ذلك أساسا إلى تقليص حجم مشروع شبكة الويب وتغيير المتعاقد الأصلي من الباطن وهو مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني (UNICC). وقد أمكن توزيع التخفيضات في سائر البرامج الرئيسية بطريقة منصفة. ويشمل التخفيض الإجمالي الذي يبلغ ١١٥,٨ مليون فرنك سويسري مبلغا قدره ٩,٦ مليون فرنك سويسري يُعزى إلى تنفيذ معادلات المرونة (انظر الملحق جيم).

تخفيض في عدد الوظائف المقيّدة في الميزانية

٦ - يتضح من المرفق الرابع أن عدد الوظائف الإجمالي المصرّح بها في الميزانية الموافق عليها أصلاً للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بلغ ١٠٠٤، وتم تخفيضه ليبلغ ٩١٥. ويعني ذلك حذف ٨٩ وظيفة في الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويُعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب هي:

(أ) السبب الأول هو أن ٥٢ وظيفة من مجموع تلك الوظائف (١٠٠٤) قد تم التصريح بها بالاستناد إلى مستوى معيّن مفترض في الطلبات المودعة بناء على أنظمة التسجيل الثلاثة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدرّد ولاهاي) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وما يستتبع ذلك من زيادة في عبء العمل. وبالاستناد إلى المعلومات المعدّلة بشأن مستوى الطلبات في فترة السنتين الراهنة، فقد تم حذف ٤٠ وظيفة من تلك الوظائف (٥٢) من الميزانية المعدّلة. وذلك لأن المعلومات المعدّلة المذكورة تفيد بأن عدد الطلبات المودعة بناء على نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيكون أقل من المستوى المقدّر عند إعداد الميزانية الأصلية. وعليه، فقد تم حذف ما مجموعه ٣٥ وظيفة من ميزانية معاهدة التعاون بشأن البراءات وخمس وظائف من ميزانية لاهاي.

(ب) والسبب الثاني هو أن الشفافية تقضي بجمع النفقات المتعلقة بالموظفين المؤقتين في باب منفصل من الميزانية وليس ضمن الوظائف الشاغرة، كما سبق توضيح ذلك في الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في فبراير/شباط ٢٠٠٥ (الوثيقة WO/PBC/IM/05/2، الفقرة ٢٤). وقد ترتب على ذلك حذف الوظائف الشاغرة من الميزانية المعدّلة بعد أن كانت واردة في الميزانية الموافق عليها أصلاً للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ومبيّنة بشكل اصطناعي لتغطية نفقات الموظفين المؤقتين. ومن جهة أخرى، فقد زادت الاعتمادات الأصلية التي بلغت ٢٢,٦ مليون فرنك سويسري للموظفين المؤقتين لتبلغ ما مجموعه ٤٨,١ مليون فرنك سويسري (المرفق الأول).

(ج) والسبب الثالث هو أن مكاسب الفعّالية في قطاعي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدرّد قد سمحت بالاستغناء عن ملء بعض الوظائف التي كانت مفتوحة بفضل معادلات المرونة.

تكاليف الموظفين

٧ - يمكن الاطلاع على الجدول ٦ أيضاً لمتابعة تطور تكاليف الموظفين.

العجز في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٨ - بالرغم من تخفيض الميزانية الموافق عليها أصلاً بنسبة ١٨,١ بالمائة في صيغتها المعدّلة، من المرتقب تسجيل عجز قدره ٨,٦ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على أن يُموّل ذلك العجز من الأموال الاحتياطية كما وافقت على ذلك الدول الأعضاء (الوثيقة PCT/A/33/7، الفقرة ٧٠(ه)). وتتعدّد الأمانة بمواصلة جهودها الراهنة لاحتواء أكبر قدر ممكن من العجز. ويتضح ذلك في الجدول ٨.